

روابط القرى الفلسطينية... التاريخ الذي (يجب ألا) يُعاد

الخبير
al-akhbar

رئيس التحرير -
المدير المسؤول:
ابراهيم الامين

نائب رئيس التحرير:
بيار ابي صعب

مدير التحرير:
وفيق قانصوه

مجلس التحرير:
محمد زيب
حسن عليف
إيلي حنا
اهل الاندري
شريك كرم

صادرة عن شركة
اخبار بيروت

المكاتب بيروت -
فردان - شارع دونات
- سنتر كوكورد -
الطابق السادس
تلفاكس:
01759500
01759597
ص. ب. 5963/113

الإعلانات

الوكيل الصحفي
ads@al-akhbar.com
01759500

التوزيع

شركة الاواك
15-14/66631-01
03 / 828381

الموقع الإلكتروني
www.al-akhbar.com

صفحات التواصل



/AlakhbarNews



@AlakhbarNews



/alakhbarnews-
paper

لارا كنعان *

هل يكرز التاريخ نفسه أم نكرز - نحن - أخطاءنا؟ قبل السلطة الفلسطينية، حاولت إسرائيل ابتكار نموذج يساعدها في حكم الفلسطينيين عبر «نخبة» محلية تعينها هي وتفضل لها مقاسمات عملها ودورها، لكن هذا النموذج أسقطه الفلسطينيون بوعيمهم قبل نضالاتهم... تلك التجربة كان اسمها روابط القرى.

لم يكن ليغيب عن بال مناحم ميلسون، الذي كان مستشار الشؤون العربية في الحكم العسكري الإسرائيلي، أهمية ما طرحه الحاكم العسكري لمدينة الخليل يغثال كرمون على مأدبة العشاء في أحد ليالي تموز الحارة من عام 1979، في بيت الشيخ محمد علي الجعبري في الخليل حول إيجاد قيادات فلسطينية متواضعة مع الحكم العسكري الإسرائيلي، وبديلة من «منظمة التحرير الفلسطينية»، فهو الخبير والمتخصص بالأدب العربي والمحاضر به في الجامعة العبرية، لذلك سارع إلى دراسة المقترح ووضع التصورات العملية لتطبيقه على الأرض.

جاءت فكرة روابط القرى إسرائيلياً بعد عدد من الأحداث التي دقت ناقوس الخطر خاصة بعد انتخابات البلدية عام 1976، التي فازت فيها «قائمة لجنة التوجيه الوطني» الممثلة عن المنظمة. يقول بسام الشكعة، الذي كان رئيس بلدية نابلس، «لقد حاول الاحتلال من أجل تحقيق غاياته طرح شعار الحكم الذاتي من أجل تمريره وتطبيقه في الأرض المحتلة، لكنه فشل، لذلك سعى لأن تتسلم البلديات إدارة شؤون المواطنين الفلسطينيين، فأجريت انتخابات بلديات في 1973 ثم انتخابات أخرى في 1976. كان من الواضح أن الاحتلال أراد تطبيق الحكم الذاتي كي يفصل فلسطيني الداخل عن المنظمة في الخارج». يضيف الشكعة في شهادته على تلك المرحلة أن «القوى السياسية والجماهير بدأت مقاومة هذه النوايا، فعبئوا موعد الانتخابات، وكانت الفترة التي مضت فترة وعي الجماهير حول طبيعة الحكم الذاتي وأهدافه، والأخطار التي ترتبط به... تشكلت قوائم تشمل التيار الوطني من كل الفئات ونجحت قوائم لجان البلديات في كل المواقع في الوطن».

كان من الواضح آنذاك أن إسرائيل، وبعد فشلها في السيطرة على رؤساء البلديات الجدد، ستسعى لتشكيل قيادة موازية تتواطأ وسياساتها الداعية للسيطرة على السكان وتميرير مخططاتها السياسية على الشعب الفلسطيني، بعد إبعاد «منظمة التحرير» عن تمثيل فلسطيني الداخل.

حاولت إسرائيل ممارسة الضغوط على مجالس البلديات من أجل استعمالها أدوات لتصفية القضية الفلسطينية، لكن هذه المجالس قاومت، فبدأ الاحتلال اتهامهم بالتورط في النشاط السياسي. يروي الشكعة أنه عندما ترأس المجلس البلدي في نابلس، حضر (الرئيس الإسرائيلي الراحل) شمعون بيريز ليسلمه أوراق التعيين. ويضيف: «كان واضحاً من كلامه (بيريز) أن شرط استمرارنا هو تطبيق القوانين وقرارات السلطات الإسرائيلية، وأنا قلت له بصراحة: نحن تحت احتلال وعلاقتنا بالاحتلال تحدها القوانين الدولية والمحلية، الأمر الذي لم يرق له نهائياً. أثناء العمل مع الحكام العسكريين تكرر الكلام نفسه: من أجل نجاحكم في مهمتكم عليكم التزام تطبيق القرارات العسكرية، لكن موقفنا كان واضحاً وصريحاً منذ اليوم الأول لتسلمنا مهام عملنا في المجالس: مهمتنا كما وكلنا بها الشعب أن لا نطبق القرارات العسكرية وأن نطبق قرارات شعبنا واحتياجاته».

بعد زيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات، وقبله اتفاق كامب ديفيد، كُلفت «لجنة التوجيه الوطني» على أساس أنها قيادة تمثل الذراع القوية في الداخل للمنظمة، وكانت تضم كل الفصائل والأحزاب ومجالس البلديات ومؤسسات أخرى. كان هذا قوة نفوذ ضخمة للحركة الوطنية في الأراضي المحتلة، الأمر الذي دفع إسرائيل إلى تجديد أساليبها، لذلك شكلت روابط للقرى بديلة من مجالس البلدية و«لجنة التوجيه الوطني» وأيضاً من المنظمة.

لقد وضع مناحم ميلسون كامل خبرته



مصطفى دودين مع ميلسون والحاكم العسكري الإسرائيلي في الخليل ورئيسي رابطة نابلس ورابطة رام الله



سعيد ياسين وكان رئيس بلدية عصيرة



خلال المقابلة مع بسام الشكعة (الأخيار)

المعروفة والمرموقة في مدينة نابلس، وهذا ما حاول الحاكم العسكري للمدينة آنذاك صنعه حين طلب لقاء الشكعة في مكتبه. يقول الأخير: «عاني الحاكم العسكري وكان اسمه مصافي، وحينما وصلت كان أمامه مجموعة من الأوراق، فقال لي: بسام نحن حرننا في أسباب المظاهرات في نابلس، وبعد استخدام مخابراتنا وجدنا أنك السبب، وأن هناك عائلات تتظاهر ضد عائلتك وهي عائلة المصري، في محاولة للإيقاع بيننا. قلت له ما يجب أن تعرفه أنكم غرباء في هذه البلد وأنتم احتلال ولا تعرفون الوضع الاجتماعي في مدينتنا. إن في دار المصري 12 رجلاً ينادونني بخالي، كما أن نائبي في البلدية هو من عائلة المصري، ظافر المصري، وكان هذا الرد كفيلاً بإنهاء المقابلة لإخفاق الهدف منها».

لقد كان من الواضح أن ميلسون بكامل خبرته وعقليته الاستشرافية، التي تتعامل مع الواقع الفلسطيني بحرفة المستشرق، وذكاء الأكاديمي، وحسم العسكري، عجز عن التعامل مع بسام الشكعة بوطنيته وشعوره النضالي وقوة صوته كونه منتخباً من أبناء شعبه وليس معيئاً. لقد كان يحمل في داخله قوة أبناء شعبه الفلسطيني عامة، وأبناء مدينته نابلس خاصة، وهنا يبدو ملحوظاً الشرعية التي كان يحظى بها هؤلاء القادة والقوة التي كانوا يمتلكونها في تلك المرحلة خلال تعامل الاحتلال معهم، ورفضهم إملاءه وتهديده، مقابل غيابها في هذه الأيام.

بالتوازي مع ذلك، باشر مصطفى دودين العمل على نشر فكرة الروابط وتعميمها في مختلف المناطق في الضفة المحتلة بعد تشكيله رابطة القرى في الخليل، التي حاول تمريرها في البداية بين المواطنين من خلال الإعلان ظاهرياً أنها تعمل على التنمية الريفية، واستند بها إلى الجمعية الزراعية التي كان يترأسها شقيقه.

بعد النجاح النسبي للرابطة في الخليل، توسعت الروابط لتصير في سبع مناطق

السياسي الفلسطيني، أي المال، والتوصل إلى مراكز القرار، والقدرة على إلقاء القدر الأكبر من الخوف في نفوس السكان، وهذه جميعها أعطيت لروابط القرى في جرعات متزايدة بالتدريج، كما حددها الباحث جيفري أرونسون.

إن محاولات إسرائيل للعب على الأصول العائلية و«المناطية» لم يكن لها تأثير في الشكعة تحديداً، الذي كان في ذلك الوقت قائداً لـ«منظمة التحرير» في الأراضي المحتلة، كما وصفه الجنرال داني ماط، الذي كان آنذاك منسق أنشطة الجيش الإسرائيلي في الأراضي المحتلة. ومع أن الأخير كان يرجع بالأساس إلى ما كانت هذه العائلات تلقاه من احترام واضح داخل المجتمع الفلسطيني، فإنه كان يعلم أيضاً طبيعة الحساسيات الشديدة بين تلك العائلات ورغبة كل منها في تصدر العمل السياسي العام.

الشكعة، مثلاً، ينحدر من إحدى العائلات

الأكاديمية بما يحمله من معرفة بالعقلية العربية وإمكانات التأخير فيها، وخبرته العسكرية بكونه مستشاراً للشؤون العربية لدى الحاكم العسكري التي أثمرت معرفة واسعة بطبيعة المجتمع الفلسطيني، ليحكم رؤيته حول تشكيل روابط القرى، وأراد منها تحقيق عدة أهداف أهمها محاولة تهميش وتجاوز القيادة الوطنية الفلسطينية، التي كانت قد صارت شرعية بانتخابها في المجالس البلدية، وليس أخيراً الدفع إلى تكريس «المناطية» بإنشاء هذه التشكيلات من «المتعاونين» من القرى التي تقع خارج صلاحيات مجالس البلدية، وذلك في محاولة مكشوفة لإحداث شرح بين «المدينة» و«القرية»، والبحث عن شخصيات يمكنها أن تماثل الشخصيات الوطنية التابعة لـ«منظمة التحرير»، كما يمكنها أن تؤدي هذا الدور بإتقان يجعلها تنجح فيه.

وجد ميلسون غايته في مصطفى دودين، وهو وزير سابق في الحكومة الأردنية، وابن إحدى العائلات المعروفة في بلدة دورا في جبل الخليل، الذي لبي طلبه ووافق عليه ليعلن تشكيل روابط القرى في 1979، وقد أعطيت لها صلاحيات واسعة سياسية وخدمانية واقتصادية، لتكون بديلاً حقيقياً من المجالس البلدية والقروية التي لم تكن تخضع لرؤية إسرائيل.

وكما كانت تلك المجالس أدوات في يد «منظمة التحرير»، ستكون الروابط أداة في يد إسرائيل، التي أعطت لدودين نفوذاً كبيراً شمل حتى النفوذ الأمني حتى لو بصورة بسيطة. كان الهدف منه واضحاً، وهو ترويع السكان، ومقابل هذا النفوذ ثمة ثمن واضح هو «إعادة توجيه السلوك السياسي الفلسطيني» ليصير وفق رغبتها وسياساتها المختلفة.

إن الرؤية الإستراتيجية لميلسون في التعامل مع فكرة روابط القرى كانت تنبع من رؤيته إلى العناصر المركزية الثلاثة التي رأى ميلسون أنها تحدد الولاء



أريد من الروابط
إضعاف صلاحيات البلديات
وإحداث شرح بين «المدينة»
و«القرية»

عجز ميلسون رغم عقليته
الاستشرافية وخلفيته
الأكاديمية والعسكرية عن
كسب الشكعة

